استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي

Strategy of Risk Management in Islamic Cooperative Insurance Companies

نجاة شـاكر محمود
Binary University

Abstract

Cooperative insurance companies in general and Islamic cooperative insurance companies as well are exposed to a variety of risks as a result of the development of economic and financial relations internationally.

Economic crises inherited in the western market economy system affect directly and indirectly the financial institutions and Islamic banking, therefore this requires the adoption of strategies to manage the risks as it is considered a legitimate need and administrative mission to maintaion public and private money in the Muslim community.

Based on the forgoing, this paper focuses on the importance of having new strategies to manage risks in insurance companies (Takaful Islam). It attempts also to provide new methods of risk management which is consistent with the purposes of Shariah (low) and the requirements of the development of system companies (Takaful Islam)

Given what insurance services (Takaful Islam) represents as a legal moral alternative that goes in accordance with the Islamic Shariah (law).

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المقدمة:

التأمين التعاوني يلعب دوراً مهماً في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي من خلال الحماية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية، ومن المؤسسات المالية التي توجهت لممارسة أنشطتها في هذا المجال ووفقاً لمتطلبات الفكر الإسلامي– مؤسسات التأمين التي اشتقت اسمها من المنهج الإسلامي، ومن قول الله تعالى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} [المائدة:٢].

فقد أصبحت تلك المؤسسات واقعاً عالمياً تزاول نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعبر بصورة حية عن صور التعاون والتضامن بين الأفراد الذين تربطهم علاقة التكافل الاجتماعي، وحتى وقت قريب كانت المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر أعمالها وعملياتها التي من المفترض أن تغطيها شركات التأمين.

ولكنظراً لأن هذه الصناعة كانت تسيطر عليها شركات التأمين التقليدي فقد تسبب هذا في حرج شرعي مما هدد نمو مسيرة المؤسسات الإسلامية لفترة كبيرة، وكان لظهور التأمين التكافلي دور مهم كبديل ومنافس في آن واحد، وهو ما أسهم في تخفيف حدة المخاطر التي كانت تتعرض لها المؤسسات الإسلامية في أغلب منتجاتها وعملياتها، وقد أسهم هذا النوع من التأمين في تقديم دعم استراتيجي لنمو الطائر الإسلامي واتساع نطاق أعماله ومنتجاته بأقل قدر ممكن من المخاطر.

لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية إبراز مكانة التأمين التكافلي في ساحة التأمينات العالمية من خلال تسليط الضوء على أهمية مخاطر التأمين التعاوني و إدارتها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي أحد أهم أساليب إدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

وعلى الرغم من ذلك فإن مؤسسات التأمين الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر؛ مما يتطلب التفكير جدياً بأهمية وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطروخصوصاً في شركات التأمين التكافلي الإسلامي والمحافظة على قدرتها التنافسية مع شركات التأمين الأخرى.

تساؤلات البحث:-

إن مشكلة البحث تثير العديد من الأسئلة، ونوجز منها الآتي:-

١- هل تتعرض شركات التأمين الإسلامي للمخاطر كغيرها من شركات التأمين التقليدية؟

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

٢- ما درجة الحصانة في هذه الشركات؟ وماهي طبيعة استراتيجية إدارة المخاطر فيها؟

٣- هل تطبق شركات التأمين التكافلي الإسلامي استراتيجية واضحة للمخاطر التي قد تسببها الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى المساهمة في تطوير استراتيجية واضحة للمخاطر في شركات التأمين التكافلي، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات في بيئة المال والأعمال الدولية التي تشهد الكثير من الأزمات والتغيرات المتوالية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يناقش قضيةً عدُّ من أكبر القضايا التي تهم تطوير المؤسسات المالية الإسلامية، وهي قضية مخاطر التأمين التعاوني وكيفيةإدار تها من خلال اتباع استراتيجية تساهم في رفع مستويات قدرة التأمين التعاوني على منافسة التأمين التقليدي، وبالتالي زيادة الطلب على خدماته والإقبال عليه.

منهجية الدراسة:

استندت هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي الذي يصف الظاهرة من خلال الرجوع إلى الأدبيات السابقة من البحوث والدراسات والتي اجتمعت لدراسة إدارة مخاطر التأمين التكافلي الإسلامي.

واستندت الدراسة كذلك على المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على تحليل المعلومات والبيانات الخاصة بإدارة مخاطر التأمين التكافلي الإسلامي، واقتراح أساليب واستراتيجيات جديدة لإدارة هذه المخاطر لتكون منسجمة مع مقاصد الشريعة وتتناسب مع طبيعة العمل في مؤسسات التأمين التكافلي.

فرضية الدراسة:

تؤكد هذه الدراسة على أن شركات التأمين التكافلي الإسلامي تتعرض لمخاطر بصورة دورية تسببها بيئة المال والأعمال الدولية الدائمة التغير.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وهي:-

المبحث الأول: التعريف بالتأمين التكافلي الإسلامي.

المبحث الثاني: أهم المخاطر التي يتعرض لها التأمين التكافلي الإسلامي.

المبحث الثالث: استراتيجية مستقبلية لإدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التكافلي.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

الدراسات السابقة:

دراسة سليمان دريع العازمي: "العجز في صندوق المشتركين"، تم الإشارة إلى تقديم تعريف للتأمين التعاوني ومدخل له، وتطرق الى مجموعة من القضايا الخاصة بالتأمين التعاونيمبتدئ ًا بالمعوقات التي تحيط بالتأمين التعاوني في البلاد الإسلامية بشكل عام،و أشار إلى مسألة العجز في صندوق المشتركين عن دفع التعويضات، واقترح الباحث مجموعة من الحلول لهذه المشكلة؛ وهي المساهمة في تقديم القرض الحسن للمشتركين، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١- ستواجه شركات التأمين التعاوني الإسلامية مخاطر العولمة، علاوة على مخاطر العجز في صندوق المشتركين .

٢- عدم وجود مسؤولية قانونية داخل البلاد الإسلامية عن شركات التأمين التعاوني تأخذ بيدها حال تعثرها".

دراسة رائد نصري أبو مؤنس، وعبد الله على الصيفي في ورقتهما البحثية بعنوان: "المشاركة المتزايدة نموذج ً ا لإدارة التأمين التعاوني، والتحوط ضد مخاطر الخسارة حالة التصفية النهائية"، قدم الباحثان نموذج الشركةالمتزايدة كحل ٍّ لمواجه مخاطر الخسارة حالة التصفية النهائية التي من الممكن أن تتعرض لها شركات التأمين التعاوني خاصة، إلا أن الإطار العقدي الذي تقوم عليه والمبني على فكرة التبرع والمعاوضة قد لا يكون قادً ا على تقديم الحلول الفعالة لتجنب تبعات التصفية حال الخسارة، وقدم الباحثان الإطار الفكري والتأصيلي لعناصر النموذج المالي الجديد –الشركة المتزايدة–و أهم النتائج التي توصل لها الباحثان هي:-

١ .اعتبار نموذج المشاركة المتزايدة أفضل ما يوصف للعلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق وحملة حقوق الملكية على قاعدة المشاركة، يتحمل فيها المساهمون المخاطر ويستحقون الأرباح.

٢ .اعتبار إدارة التأمين التعاونيأجير ً ا خاص ً ا يستحق الأجرة لا نسبة من الربح، وأنه في حال الخسارة توزع على جميع المساهمين في محفظة الشركة (بنسبة كل منهم في هذه المحفظة).

٣ . لا يتم الانتقال إلى المساهمين بتصفية حقوقهم حال الخسارة بل يمكن تخصيص نسبة من الربح كمخصص مخاطر استثمار من حساب ربح حملة حقوق الملكية باعتبارهم شركاء دائمين.

دراسة السيد حامد حسن محمد، في بحثه: "صيغ إدارة مخاطر و استثمار أقساط التأمين التعاوني تحليل وتقييم"، المقدم في ملتقى التأمين التعاوني المملكة العربية السعودية – الرياض، والذي نظمته الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة ٢٠٠٩ م، تناول الباحث مجموعة من القضايا الخاصة بصناعة التأمين التعاوني الإسلامي، كأهمية رأس

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المال في مراحل إعداد شركة التأمين التعاوني الإسلامية جميعها، وتناول بعض التكييفات الشرعية الخاصة بهذه الشركة إشارة منه إلى قضية تحمل هذه الشركةوإدار تها للضمان وبالتالي استحقاقها للربح، وبين الباحث على أن هناك مجموع الصيغ التمويلية التي توظف وتستثمر أقساط التأمين التعاوني الإسلامي فيها، وعرض هذه الصيغ من الناحية الفقهية، وتم عرض مجالات تطبيقها في شركة التأمين التعاوني الإسلامية، وقدتقييم ً ا لهذه المجالات من الناحية الإيجابية والسلبية.

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ .يمكن تطبيق صيغة المضاربة فقط في إدارة واستثمار أقساط التأمين التعاوني فقط، لا يجوز تطبيقها على إدارة مخاطر أقساط محفظة التأمين لما في ذلك من مخالفات شرعية.

٢ .جواز تطبيق صيغتي الإجارة والوكالة على خدمات التأمين التعاوني الإسلامي، باعتبار المؤسسين هم العامل الأجير أو الوكيل الذي يعمل في إدارة مخاطر محفظة التأمين فقط، والمالك أو المستأجر أو الوكيل هم المؤمن له.

٣ .عدم جواز استعمال صيغة الوقف الإسلامي في إدارة مخاطر أقساط التأمين التعاون؛ حيث لابد من الوقوف على تحديد النسبة أو العمولة من الأقساط التي يستحقها مدير التأمين التعاوني لقاء إدارته وتوزيع الباقي على المؤسسين.

قدمت جميع هذه البحوث في مجملها نوعين من المخاطر وهما مخاطر المشروعية بالتركيز على التكييف الفقهي لقضية ضمان وإدارة مخاطر أقساط التأمين التعاوني الإسلامي، بين الإدارة والمؤسسين أصحاب الأقساط، ومخاطر السيولة والملاءة المالية في هذه الشركات وطبيعة المخاطر.

دراسة يونس صوالحي: "الإطار الإيداعى لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني"، المقدمة لملتقى مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، ومخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات – الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورمغاربي المنعقد في تاريخ ٢٥ ابريل، ٢٠١١ م؛ حيث قدم الباحث في ورقته البحثية مجموعة من العناصر، وهي:

أ- الحلول من خلال نماذج جديدة للتكافل مثل الوديعة يد ضمانة، الوديعة يد أمانة.

ب -الحلول في إطار النماذج القائمة.

ج- الإشكالات الفنية والشرعية في نماذج التكافل المطبقة، اعتبر الباحث نماذج التكافل القائمة كلها تتضمن إشكالية الفائض التأميني والصفة القانونية لصندوق التكافل ،صندوق المخاطر، وخلص

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

الباحث إلى أن الحاجة قائمة لاقتراح واختبار النماذج الجديدة في التكافل الإسلامي لتجاوز الإشكالات القائمة.

قدمت جميع هذه البحوث في مجملها نوعين من المخاطر، وهما مخاطر المشروعية بالتركيز على التكييف الفقهي لقضية ضمان وإدارة مخاطر أقساط التأمين التعاوني الإسلامي، بين الإدارة والمؤسسين أصحاب الأقساط، ومخاطر السيولة والملاءة المالية في هذه الشركات وطبيعة المخاطر المتعلقة بها فقط، وسيتم التطرق في هذا البحث بعرض الصور المختلفة لمخاطر التأمين التعاوني، ومحاولة تقديم أساليب إدارة مخاطر ملائمة ومنسجمة مع الأحكام الشرعية والقضايا التشغيلية في التأمين التعاوني الإسلامي.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المبحث الأول : التعريف بالتأمين التعاوني التكافلي الإسلامي

يتطرق هذا المبحث الى التعرف بمفهوم التأمين، شركات التأمين، وحكم التأمين التعاوني من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

التأمين:

هو عقد يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن قبل الطرف الآخر وهو المستأمن أداء ما يتفق عليه عند تحقق شرط أو حلول أجل في نظير مقابل نقدي معلوم[1] مشتق من مادة أمن، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب، أو هو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوقهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيباً معيناً إذا أصابه حادث معين وعرف أيضاً أنه تعاون منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد، حتى إذا ما تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزل.

و المعجم قد عرف التأمين كعلاقة تجارية قائمة على تبادل المنافع والحقوق،وهو ما ينضبط وصفاً ما في تعريف التأمين التقليدي التجاري، أما التأمين التعاوني الإسلامي فيمكن تعريفه على النحو التالي: "اتفاقبين مجموعة من الأفراد بأن يدفع كل واحد منهم مبلغاً ما من المال؛ للتعاون فيما بينهم؛ لدرء ما قد يهدد أحدهم من خطر في المستقبل، و يدفع على سبيل التبرع، ولا ينتظر منه عائد فهو في معنى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: ٢].[2]

فالتأمين التعاوني بهذا المفهوم لا يهدف إلى تحقيق الربح، كما لا يهدف إلى تحقيق الغنى لأفراده، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم.

حكم التأمين التعاوني:

ذهب عامة العلماء المعاصرين إلى تحريم التأمين التجاري وجواز التأمين التعاوني، وقد أخذ بهذا القول معظم هيئات الفتوى الجماعية؛ كهيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للإفتاء، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ومجمع الفقه الإسلام الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وغيرها؛ لما يشتمل عليه التأمين التجاري من الغرر والمقامرة وأكل المال بالباطل، بخلاف التأمين التعاوني الإسلامي المبني على التكافل والتضامن، وإن الناظر بعين الإنصاف في واقع صناعة

---

[1] مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ج ١.

[2] عبده، السيد عبد المطلب، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، القاهرة، دار الكتاب الجامعي ١٩٨٨ م، ص ١٩٩- ٢٠١.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

التأمين اليوم ليدرك ما في هذا القول من التوسط والاعتدال، ومدى موافقته لمقاصد الشريعة الإسلامية، بتحقيق مصالح الناس وسد حاجاتهم دون غبن أو ضرر.

شركات التأمين التعاوني:

هي شركات وظيفتها إدارة الأموال، وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري؛ حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث، ثم تدعو من أن أراد الاشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها المشتركين، (على أن تدير الشركة هذه الأموال لصالح المشتركين)، فإذا وقع مكروه على أحدهم تقوم الشركة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه، حيث إن فكرة التأمين التعاوني تقوم على التعاون والتكافل بين المشتركين في المحفظة، وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشترك.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المبحث الثاني: أهم المخاطر التي يتعرض لها التأمين التكافلي الإسلامي

يستعرض هذا المبحث أهم المخاطر التي يتعرض لها التأمين التكافلي الإسلامي من خلال التعرف على مفهوم المخاطر، و إدارة المخاطر .

مفهوم المخاطر:-

المخاطر لفظة مشتقة من الخطر ومعناه:
"الإشراف على هلكة"[١].

وفي الفقه وردت كلمة الخطر بمعانٍ عدة، منها: المقامرة، والغرر، والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمرٍ قد يحدث أو لا يحدث، وغررًا لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين والتي ممكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك.[٢]

وفي لغة أهل القانون؛ فإن المخاطرة تعني احتمالية وقوع حادث مستقبلاً ، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين، قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.[٣]
وفي الاصطلاح الاقتصادي فالمخاطرة هي: "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة". [٤]

وبالاستفادة من هذه التعريفات –وبالوقوف على تعريف التأمين التعاوني الإسلامي– إذن التأمين التعاوني الإسلامي هو: الحالة التي تتضمن احتمال عدم القدرة على تغطية الخسائر أو احتمال الانحراف في الإطار الشرعي للتأمين التعاوني.

حالات الخطر الخاصة بالتأمين التعاوني الإسلامي:

ترتبط المخاطر في أي كيان مالي عادة بثلاثة أمور مهمة تعتبر الركن الركين في تحقيق الأمان، وهي: **الربحية ،السيولة والأمان**[٥]، وحيث إن فكرة التأمين التعاوني ليست معاوضة مالية تستهدف الاسترباح

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٩٣.

[٢] القري، محمد علي، مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، دراسات اقتصادية إسلامية، جدة – السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والبحوث – والتدريب، ج ٩، ع ١، محرم ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٢ م، ص ١٩ – ٢٦.

[٣] مراد، عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، ص ٣٦٣-٣٦٤.

[٤] Vaghan, Emmett and Analher, Fundamentals of Risk and Insurance, John wile and Sones , ١٩٩٧ , p.٧.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

فإن الأمان فيها يرتبط بقضيتي السيولة والأمان عمومًا، إضافة إلى أمر آخر يميز التأمين التعاوني الإسلامي عن أي تأمين تعاوني آخر وهو التوافق مع الأحكام الشرعية التي بني عليها وأقرت مشروعية هذا التأمين.

من هذه الحالات يمكن ادراجها كما يلي:-

١- الحالة الأولى: العجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر

وتتمثل هذه في السيولة والملاءة المالية بصناديق التأمين التعاوني التابعة لشركات التأمين الإسلامية؛ فهل معدلات السيولة المتوافرة أو رأس مال الصندوق، وحجم التبرعات والاشتراكات المالية له القدرة على تغطية جميع التعويضات المطلوبة؟.

وإذا كانت هذه الأصول أو الموجودات لا تغطي قيمة المطلوبات، فهل هناك سبيل آخر لتوفيرها؟

وهل هذا السبيل بدون تكلفة؟ علاوة على أن الشريعة الإسلامية لا تقبل لأي قرض إلا أن يكون حسنًا وتكلفته تساوي صفرًا.

ستواجه صناديق التأمين التعاوني الإسلامية مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدمقدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر، وستظهر أنواع جديدة من المخاطر مثل مخاطر السمعة التجارية والمنافسة السوقية، إضافة إلى مخاطر التصفية -إذا ما قلنا بالرأي- إن شركات التأمين المسؤولة عن هذه الصناديق مطلوب منها إكمال هذه التغطية، وهذا من شأنه أن يعرضها للخسارة أو الإفلاس، خاصة أن هذه الشركات تعمل في بيئة قانونية لا يعتر فيهااعترافًكاملاً ، ولا تقدم لها أية مساعدات في حالة التعثر باستثناء بعض الدول الإسلامية التي قامت بأسلمة جميع أجهزة النظام النقدي فيها.[٢]

الحالة الثانية: وهي الأخطار الناتجة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين المتبرع بها:

وترتبط هذه الحالة بالحالة الأولى من المخاطر، فعند الاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين التعاوني سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق، كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق، وهذا جوهر الضمان وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع التعويضات.[٣]

---

[١] كراجة، عبد الحليم، الإدارة والتحليل المالي، عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٢، ٢ م، ص ٢٤.

[٢] حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر - أفراد – إدارات، شركات، بنوك- ، القاهرة ، – الدار الجامعية، ٢٠١- ٢٠٠٣ م، ص ١.

[٣] عدوية، رابعة، المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني مع دراسة مسألة العجز عن دفع (التعويضات والتزام المشاركين بإقراض صندوق التعويضات، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه، الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي، وايسيسكو، والمعهد ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ، ١١ - العالمي للبحوث والتدريب، عمان – الأردن، ٢٦ أبريل ٢٠١٠ ، ص ١.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

إن إدارة مخاطر أقساط التأمين مسألة تدخل ضمنياً في عمل المضارب ولا يستحق عليها ما لا إضافياً زيادة على ما يحصل من نسبة شائعة من الأرباح في المضاربة بأقساط التأمين أصلاً عن التأمين التجاري المحرم باعتباره نوعاً من عقود التبرع التي يقصد بها أصلا تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية مخصصة؛ لتعويض من يصيبه الضرر فالقصد منه هو توزيع الأخطار، كما أنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع؛ لأنهم متبرعون فلا غرر، ولا جهالة، ولا إذعان[1].

ومن الآثار المترتبة على وجود المخاطر والتي ستزيد من حدتها في شركات التأمين التكافلي يمكن إدراجها بالتالي:-

١- العجز في صندوق المشتركين مالياً، وهذا يؤدي إلى عجز ظاهر في دفع التعويضات عن الخسائر للمشتركين، وهذا له أثر واضح في جانبين في غاية من الأهمية، وهما:

الجانب الأول: هو الهدف الذي قامت من أجله فكرة التأمين التعاوني الإسلامي؛ حيث سيشكك ذلك في نجاح الفكرة.

الجانب الثاني: هو أن هذا سينعكس على وجود مخاطر جديدة، ومن نوع آخر وهي مخاطر المنافسة والسمعة التجارية من حيث التأثير في مستوى الطلب في السوق على خدمات هذا النوع من التأمين والانصراف إلى التأمين التجاري.

٢- الخلافات الفقهية والتكييفات الفقهية المتعددة في مسألتي علاقة المؤسسين والأفراد المشتركين من جهة، وعلاقة شركة التأمين الإسلامية مع صندوق إدارة مخاطر محفظة التأمين التعاوني سيؤدي إلى تعدد في النماذج المطبقة في شركات التأمين التعاوني وفي الواقع العملي أدى ذلك إلى ظهور مخالفات شرعية مثل وجود الغرر في هذه العمليات.

مفهوم إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي: "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا"[2]

إن هذه الإجراءات يستوجب وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة مالية؛ حيث تقوم هذه الإدارة بمجموعة من المهام التي من شأنها الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر أو تدنية المخاطر، وذلك من خلال مجموعة من المهام تشمل الوقوف على أية مخاطر ممكنة أو محتملة والاطمئنان إنها

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، السنة الثانية، ع ١٤٠٧، ٢ هـ /١٩٨٦ م، ص ٦٤٨

[2] Carry , Behadar , Risk Based Internet , Auditing , May ٢٠٠٢ on : www.cisco.com/en/us/products/sw/cscowork/ps٥٢٠٩/productswhite- papero aecd ٨٠١ ci ٥p, s. htm١.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

ضمن الحدود المقبولة والتي يمكن التصرف تجاهها بنجاح، والتوصلأيضاً إلى أنسب الوسائل للسيطرة على هذه المخاطر وتقليل تكلفة التعامل معها، إضافة إلى التأكد من كفاية الموارد في حالة وقوع هذه المخاطر وترتب الخسارات والقدرة على أداء جميع الالتزاماتبناءً على أسس منهجية علمية وعملية وشرعية.[1]

[1] العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد – الأردن، ص ٣.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المبحث الثالث: استراتيجية مستقبلية لإدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي

يتناول هذا المبحث الاستراتيجيات الجديدة في إدارة المخاطر والتي تشكل اطر مستقبلية في الحد من المخاطر التي يتعرض لها التأمين التكافلي التعاوني من أجل درء مخاطر المنافسة مع نظيرها من شركات التأمين التقليدية، سيتطرق البحث إلى مفاهيم الحوكمة والإفصاح والشفافية و الرقابة التي تلعب الدور الكبير في إرساء معا لم الحوكمة وتطبيقها.

حوكمة الشركات:

هي –بشكل عام– القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى، وتشمل حوكمة الشركات العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة، أصحاب المصالح الأخرى تشمل العمال (الموظفين)، والعملاء والدائنين (مثل المصارف، وحاملي السندات)، والموردين، والمنظمين، والمجتمع بأسره، وفى الشركات غير الهادفة للربح أو المنظمات الأخرى عضوية المساهمين" يعني "أعضاء" في النص أدناه (إن وجد).[1]

نبذة مختصرة عن حوكمة الشركات:

وهناك اهتمام متجدد في ممارسات حوكمة الشركات من الشركات الحديثة منذ عام ٢٠٠١، لا سيما بسبب انهيار عدد من الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركة انرون وورلد كوم المحدودة، وفي عام ٢٠٠٢، قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتمرير قانون ساربانيس أوكسلي Sarbanes-Oxley، لاستعادة ثقة الجمهور في إدارة الشركات.

وفي القرن التاسع عشر: ساهمت قوانين المؤسسة الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون موافقة اجماعية من المساهمين في مقابل الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم، لجعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت –ولأن معظم الشركات الكبيرة للتداول العام في الولايات المتحدة– قد أدرجت تحت إدارة الشركات القانون، ولأن الولايات المتحدة تحول ثروة بشكل متزايد إلى أوراق مالية في كيانات الشركات والمؤسسات المختلفة، وحقوق المساهمين وأصحاب الفردية على نحو متزايد تبدد، وأدت مخاوف من المساهمين على دفع الإدارة وخسائر الأسهم دوريًّا إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات وحوكمة الشركات.

---

[1] Haidar, Jamal Ibrahim, ٢٠٠٩. "Investor protections and economic growth," Economics Letters, Elsevier, vol. ١٠٣(١), pages ١-٤, April

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام ١٩٢٩: فكر علماء القانون – مثل أدولف أوغسطس، ادوين دود، وجيم غارديز– في وسائل لدور متغير لشركة حديثة في المجتمع.

وسائل 'دراسة" الشركة الحديثة والملكية الخاصة "(١٩٣٢، ماكميلان) لا يزال لها تأثير عميق على مفهوم حوكمة الشركات في المناقشات العلمية اليوم.

ومن مدرسة شيكاغو الاقتصادية: رونالد كوس 'ق" طبيعة وطيد " (١٩٣٧) عرض فكرة تكاليف المعاملات في فهم لماذا يتم تأسيس الشركات، وتوسعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال بروز دور الشركات متعددة الجنسيات وشهدت إنشاء الطبقة الإدارية.

ومنذ أواخر عام ١٩٧٠، وحوكمة الشركات: كانت موضع نقاش كبير في الولايات المتحدة وحول العالم، وبذلت جهود واسعة النطاق لإصلاح الحوكمة، وراعت احتياجات ورغبات المساهمين في ممارسة حقوقهم في ملكية الشركات وزيادة قيمة أسهمها، وبالتالي، ثروتها.(١)

وفي عام ١٩٩٧: آثرت الأزمة المالية الآسيوية على اقتصادات تايلاند، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا والفلبين وتضررت من خروج رأس المال الأجنبي بعد انهيار أصول الملكية. وأبرز نقاط الضعف في هذه البلدان عدم وجود آليات لحوكمة الشركات في المؤسسات في اقتصاداتها.

وفي وقت مبكر ٢٠٠٠: أدت الإفلاسات الهائلة (والمخالفات الجنائية) من شركة انرون وورلدكوم، وكذلك انكسار شركات –مثل: اتصالات أدلفيا، أمريكا أون لاين، شركة آرثر أندرسن، غلوبال كروسينغ، تايكو– إلى زيادة حقوق المساهمين والاهتمام بحوكمة الشركات في إدارة الشركات، وانعكس هذا في تمرير قانون ساربانيس أوكسلي لعام ٢٠٠٢.

id=١٣٩http://www.nhbar.org/publications/archives/display-journal- issue.asp

تأثير حوكمة الشركات:

إن الأثر الإيجابي لإدارة الشركات على مختلف أصحاب المصلحة هو تقوية الاقتصاد، وبالتالي الإدارة السليمة للشركات هي أداة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(١)

(١) كورتيس ٢٠٠٧ .J. إصلاح الحوكمة: الاتجاهات الرئيسية في الولايات المتحدة الشركات قاعة المجلس، ١٩٧٧–١٩٩٧، أطروحة دكتوراه، جامعة كابيلا. http://www.xceo.net/about_us/crawford_dissertation.php

(٢) Vrajlal K. Sapovadia., Good Coporate Governance: An Instrument for Wealth Maximisation. MBA Department of Saurashtra University Conference, India, ٢٠٠٣, ٢٠٠٧.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

مبادئ حوكمة الشركات هي:

- حماية حقوق حملة الاسهم ،معاملة عادلة لحملة الأسهم، حماية دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية الكاملة.
- تحقيق عدالة مسئوليات مجلس الإدارة.

تهدف آليات حوكمة الشركات والضوابط إلى التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار –على سبيل المثال– لرصد سلوك المديرين، يقوم طرف ثالث مستقل (المدقق الخارجي) بمراقبة دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين، وينبغي أن ينظم نظام المراقبة المثالي كل من الدوافع والقدرات.

الإفصاح

الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[1] ويعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القائم المالية وهدا يعني أن تشمل القائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع.[2]

ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور ثلاثة مفاهيم للإفصاح، وهى:

١–الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا، هذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب.

٢–الإفصاح العادل: يركز مفهوم الإفصاح العادل على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة؛ إلا أن هذا المفهوم انتقد، حيث إن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد.

---

[1] محمد سمير الصبان، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت،**١٩٩١** ، ص **٣٥٠.**

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية – أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير الحاسبة الدولية و الأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية – الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥٣.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

٣- الإفصاح الكافي: هو الأكثراستخدام ً ا من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين؛ حيث أنهوفقً ا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات.

الشفافية:

يعر ّف المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية بلبنان الشفافية كما يلي: ''الشفافية هي عكس الخصوصية في الحياة السياسية والمدنية، ويتسم أي نشاط بالشفافية حين يتاح للجميع الاطلاع بحرية على كل المعلومات المتصلة به، '' كما يشدد نفس التعريف على ضرورة تمكين المواطنين من الاطلاع على كل مراحل اتخاذ القرار من قبل السلطة والمسؤولين الرسميين بهدف إصلاح الحكم"[١]

شروط الشفافية:

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

١- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب؛ حيث إن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنهأحيانً ا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.

٢- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.

٣- أن تكون شارحة نفسها بنفسها، فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟ فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية.

٤- أن يعقب الشفافية مساءلة؛ فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

معوقات الشفافية:

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهى تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية[٢] :

---

(١) محم ّد رُضا بن حم ّاد، المبادئ الأساسي ّة للقانون الد ّستوري والأنظمة الس ّياسي ّة، مركز النّشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٦، ص ص. ١٦٨.١٦٩.

(٢) محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات (٢٠٠).

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

١- الفساد: حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت حديثاً من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وأهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدرى أن كان بعضها سبباً للفساد أم نتاجاً لها، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وما سيتتبعه من مظاهر البلطجة والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية، وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين، أن هناك علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة والفساد.

٢- الجهل: حيث إن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينيات، وأن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهمهم فقط أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين) بلد المنشأ – الصلاحية ... الخ (وهى الحقبة التي كانت لا تقيم وزناً للمواطن ولا لحقه في الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة، ليس فقط بخصوص ما يستهلكه، وإنما أيضا بشأن أحوال الدولة بصفة عامة.

الرقابة:

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، من أهمها:

أ -المراجعة الخارجية:

تلعب المراجعة الخارجية دوراً هاماً في إنجاح حوكمة الشركات؛ حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية، فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم.

ب- المراجعة الداخلية:

تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقاً لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماماً كبيراً عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية ومن بينها مؤسسات تأمينية، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

أساليب إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي

هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها في إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي؛ حيث تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة. [1]

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا.

كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوّم أداءها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلاً عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباتها في التوجيه والمراقبة، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يأتي:-

أ- بعد الانهيارات المالية في كبرى شركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إصدار في سنة ٢٠٠٢، و الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل *Sarbanse Oxley Act** قانون لجنة للمراجعة، هذه اللجنة تكون منبثقة من مجلس الإدارة، وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتتعلق مسؤوليتها بالإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية، و أداء المراجع الداخلي والخارجي والتحقق من كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وكذا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة.

ب- يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وُضِعت هذه اللجنة لأداء مجموعة من الواجبات، فهي تقوم بوضع المهارات

---

[1] العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية(الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد– الأردن ، ٢٠١٠، على الموقع/٠٢/ :، عمان، الأردن،٢٠٠٥ ، ص ٧٠ :تاريخ الاطلاع٠١ :
http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/٢.doc

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين، وتضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين؛ كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

ج- تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (هيس و إمبافيو Hess &Impavido) أنها: "إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح أو أنها غير مؤهلة فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس؛ إذن فإن منافسة سوق المنتجات -أو الخدمات- تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون لها تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية[1].

د- توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة (OECD) والتنمية العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.[2]

هـ- يؤدي المراجع الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشوفات، وليس مدى قبولها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى أبوت وباركر (Abbot & Parker): أن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تتطلب مراجعة ذات نوعية عالية، وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة، و يمثل؛ حيث يساعد هذه الشركات على تحقيق وتحسين العمليات فيها، وغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

---

(1) طارق عبد العال، "المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدر الجامعية، مصر،٢٠٠٥ ، ص٢٣ .

(2) العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية(الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد– الأردن.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

ويؤكد معهد على (IIA) أن المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية وينصب على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله، ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، كما أنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج وأخيراً تحدد الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية.

وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة أخذ وظيفة المراجع الداخلي بنظر الاعتبار من طرف المراجع الخارجي، فعلى سبيل المثال: تطلب الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من SAS No معيار المراجعة٦٥ * المراجع الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار وظيفة التدقيق الداخلي عند التخطيط لعملية فقد عرف وظيفة المراجعة الداخلية SAS No المراجعة، أما معيار المراجعة٧٨ ** كمصدر للمراقبة، ويجب على المدقق الخارجي أن يأخذها بنظر الاعتبار عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة.

هناك آليات خارجية أخرىفضلاً عما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية العمل بطرق هامة ومكملة للأساليب الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، وتتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال: تمارس منظمة الشفافية العالمية * ضغوطاً هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري، وتضغط منظمة التجارة العالمية ** من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل*ضغطاً من أجل ممارسة الحوكمة فيها، تساعد الأساليب الآنفة الذكر شركات التأمين التعاوني الإسلامي على مايلي:-

استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية: وما يقتضيه ذلك من وضع القواعد التنظيمية المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين نحو المجالات الإنمائية المستهدفة في الاقتصاد للمساهمة في التنمية الاقتصادية الإجمالية للدولة.

تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها:إذ إنه يجب على المشرعين والمشرفين على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها، ليس فقط لمصلحة المستهلك وحده، وإنمأيضاً الاقتصاد برمته من خلال توفير نوع أفضل من الحماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل، وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية، وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة من أداء قطاع التأمين.[1]

[1] حسنى حامد: "دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التأمين" (التجربة المصرية). ص٥، ٢٠٠٠.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

وظيفة التأمين الحمائية: باعتبار أن التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين، ولهذه الأداة أهمية كبرى في الاقتصاديات الحديثة، فهي تمكن القطاع التجاري؛ وكذلك الأفراد من تقليص محاذير المستقبل وحسن التصرف حيالها، مما يتطلب ضرورة ألا يتطرق أيشكٍّ إلى الثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل،و أن يتوافر لدى شركات التأمين الاحتياطيات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل[1].

حماية مستهلك التأمين: عن طريق إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم.

حل مشاكل الوكالة: فمن خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن: حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس الإدارة، حماية مصالح حملة الوثائق، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين التكافلي وتحقيق المعاملة المتساوية لحملة الوثائق.

الإفصاح والشفافية:

يعتبر مبدأ حسن النية من أهم المبادئ التي تقوم عليها صناعة التأمين التكافليقانوناً، وهو يعني ببساطة: أن المؤمن له يجب أن يقدم كافة المعلومات والبيانات الدقيقة المتعلقة بالخطر، وكذا الحال بالنسبة لشركة التأمين، فيجب أن تقدم كافة المعلومات و البيانات الدقيقة المتعلقة بالخطر،و أن تقدم له كل ما يلزمه و كل ما يحتاجه سواء تعلق الأمر بتقدير الخطر أوشر ح بنود الوثيقة، غير أن القانون قد وضح صور إخلال المؤمن له بهذا المبدأ سواء تعلق الأمر بإخفاء بيانات جوهرية، أو الإدلاء ببيانات خاطئة من شأنها التأثير على قرار قبول الشركة للخطر، كذلك في حالة إخفاء بيانات غير جوهرية أو الإدلاء ببيانات خاطئة غير مؤثرة علىقرار قبول الشركة للخطر؛ لذا نجد أن الشفافية والمصداقية قد انعدمت بين المؤمن لهم وشركات التأمين.

وقصد بالشفافية والإفصاح الوضوح والدقة في التنفيذ من قبل جهاز العمل والتعبير عنها بشكل واضح عن طريق تفسير النصوص والتعليمات لذوي العلاقة بهدف تحسين الأداء ورفع مستوى الإنتاجية، فوضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، وضوحها ومرونتها وتطورهاوفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بما يتناسب مع روح العصر، يسهم في قدرة الشركة على تقييم نفسها بتحديد أهدافها ومناطق النجاح الخاصة بها، وكذا طبيعة العلاقة مع العملاء ومقدمي الخدمة ونظم الكفاءة، كما تعرف الأخلاق بأنها مجموعة من المبادئ التي تصفسلوكاً لمعيناً

[1] العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية(الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد– الأردن.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

يشرح ما هو الأحسن والأصح، السيئ والخطأ، فهي توضح لخصً ا للواجب الأخلاقي والالتزام بصفة عامة، بينما الأخلاقيات الإسلامية فتعني هيكلاً متكاملاً من المبادئ نحو معانٍ وغاياتٍ إنسانية تقدم لكافة جوانب الحياة، ويعد عامل القيم وأخلاقيات الأعمال ضروريًّا لتحقيق الشفافية والإفصاح لما له من دور في المساءلة عن الأعمال، كما أن الالتزام بالأخلاق المهنية بصفة عامة وأخلاقيات الإسلام بصفة خاصة سيقلل من المشاكل في شركات التأمين التكافلي[1].

من الأساليب الأخرى لمعالجة العجز في صندوق التأمين التعاوني هي كما يلي[2] :

أ –يقدم المساهمون قرضًا حسنًا من حساباتهم، ويتم تسديده من صافي الفائض التأميني المتحقق في السنوات المقبلة.

ب –إعادة التأمين؛ حيث تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين عند شركة أخرى حتى تساعدها على الوفاء بالتزاماتها نحو المؤمن لهم.

ج –الدخول في عمليات التورق مع جهة مالية للحصول على السيولة المطلوبة.

د –استخدام الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية لسد العجز.

هـ –الوعد بالتبرع من المشتركين في حال عجز الصندوق.

إدارة المخاطر الناتجة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين وإدارة مخاطر محفظة التأمين التعاوني تتام من خلال اتباع الآتي[3]:

١ – استخدام الصيغ التعاقدية الفقهية مثل: عقد المشاركة في تحمل الغرر التي تسمح بوجود الغرر في العقود بشروط خاصة مما يجعل الغرر غير فاحش يسيرً ا معفوًّا عنه.

٢ – استخدام الطرق الإحصائية لتقليل حجم الغرر وقياسه والتنبؤ به.

٣– تجميع الخطر في مجمع وتوزيع أعبائه على المعرضين له.

بالإضافة الى مجموعة من الآراء التي قدمها بعض الفقهاء على سبيل المثال (رائد أبو مؤنس، صوالحي).

---

[1] د .عيد أحمد أبو بكر، د .وليد إسماعيل السيفو: "إدارة الخطر والتأمين" ٢٠٠١، عمان –الأردن .

[2] العازمي، سليمان بن دريع، العجز في صندوق المشتركين، "مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه"، عمان –الأردن، الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمعهد العالمي الإسلامي أبريل ٢٠١٠ م، – ٢٨، ربيع الثاني ١٤٣١ هـ، ١١ – للبحوث والتدريب في جدة، ٢٦ — ص ١٣.

[3] الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، إدارة الغرر في التأمين التعاوني، مجلة جامعة الملك(عبدالعزيز، أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م ٢٣، ع ١٤٣١، ٢ هـ / ٢٠١٠ م، ص ٢.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

الاستنتاجات والتوصيات

إن التأمين التكافلي يقوم على المشاركة والتعاون بين كافة الأطراف المشاركة، فبهيئته البسيطة دعت إليه الحاجةكصورة من صور التعاون على الخير، فهو أقدم أنواع التأمين على الإطلاق، وهو أقرب أنواع التأمينلفكرة التعاون والتكافل، وتعد المخاطر التي يتعرض لها في عمله من أهم الأمور التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، ومن خلال تطبيق بعض الأساليب التي تساعد على إرساء قواعد استراتيجية مناسبة للحد من المخاطر التي يتعرض لها هذا المرفق الإنساني الذي يقوم على تقديم العون للمجتمع الإنساني من خلال الآية الكريمة {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى} لذلك جاء أسلوب الحوكمة والإفصاح والشفافية من الأساليب التي تعمل على إدارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح، و الوسيلة الفعالة لإرساء المصداقية، والسيطرة على سلطة الإدارة، ودعم النشاط التأميني التعاوني.

بعد الوقوف على مخاطر التأمين التعاوني والأساليب المقترحة في إدارتها تبين أن: معظم المخاطر ترتبط بالسيولة والملاءة المالية لمحفظة التأمين التعاوني، وأن هذه المخاطر يعبر عنها عادة بعجز عن دفع كل التعويضات المطلوبة، إضافة إلى مجموعة من مخاطر فرعية قد تكون أخطر من المخاطر الرئيسة مثل مخاطر السمعة التجارية، ومخاطر التصفية، كما أن هناك مخاطر أخرى تتعلق بالتكييف الفقهي للعلاقة التعاقدية بين شركة التأمين الإسلامية والمشتركين من جهة، وبين شركة التأمين ومحفظة المخاطر والاشتراكات والفائض التأميني من جهة أخرى، وتتركز أساليب إدارة المخاطر في استخدام الفائض التأميني على فكرة القرض الحسن في سد هذا العجز إن حصل، كما تتركز في اقتراح تكييفات فقهية أخرى شأنها حل معضلة أن كل مشترك يحمل صفتين؛ وهما التبرع والاستثمار، وما يترتب على ذلك بشأن إدارة مخاطر محفظة التأمين، والفائض التأميني وتوزيعه.

وتتوزع هذه الاقتراحات بتكييف العلاقة ضمن إطار الضمان وتحمل تبعة الهلاك، كما أنه يمكن مواجهة العجز في حالة حصوله بالقيام بمجموعة أعمال تمويلية بغية توفير السيولة مثل المرابحات والتورق، إن تخصيص مخصصات على شكل صندوق لمواجهة المخاطر له ذمة مالية منفصلة، كما إن قيام القائمين على التأمين التعاوني الإسلامي بالخوض في عمليات تمويلية قد تبعدها عن مشروعيتها أو عن الإطار التي هي فيه، إضافة إلى أن مسألة تأمين السيولة بسرعة من هذه العمليات يكتنفها بعض المخاطر والتكاليف الجديدة وهي في غنى عنها.

يعد نشاط التأمين التكافلي أحد مقومات النظام الاقتصادي و الاجتماعي، وبديل مستحدث لنشاط التأمين التجاري، و تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركة، كما تمثل أداة فعالة للرقابة على الشركة، و ذلك من خلال عدة آليات داخلية،

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

وأخرى خارجية، وتمثل حوكمة الشركات نظاماً رقابياً فعالاً لإحكام السيطرة على أداء شركات التأمين التكافلي وحماية مصالح حملة الوثائق.

لذا يجب أن تعتمد شركات التأمين التعاوني لإدارة المخاطر تطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة المخاطر وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

لابد من اعتماد استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التعاوني بما يضمن الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، و باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل، يجب أن يشمل الإطار العملي العام لإدارة مخاطر السيولة تطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

خيراً ا على كافة هيئات الرقابة في شركات التأمين التعاوني تطوير أعمالها ومواكبة آخر التطورات في السوق العالمية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة خاصة في ظل الظروف الضاغطة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.

ومن الله العون والتوفيق

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

المراجع

المراجع العربية:

١-أبو مؤنس، رائد نصري والصيفي، عبد الله علي، (المشاركة المتزايدةموذجً ا لإدارة التأمين التعاوني والتحوط ضد مخاطر الخسارة حال التصفية النهائية، مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه) بالتعاون مع الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، الممتد من أبريل عام ٢٠١٠ م، – ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ، الموافق ١١– ٢٦عمان — الأردن.

٢– العازمي، سليمان بن دريع، "العجز في صندوق المشتركين"، (مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه)، عمان — الأردن،الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم،٢٨ –والثقافة، والمعهد العالمي الإسلامي للبحوث والتدريب في جدة، ٢٦ ١٣ أبريل ٢٠١٠ م – ربيع الثاني ١٤٣١ هـ.

٣– ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، بيروت — لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٩٣

٤– القري، محمد علي، مخاطر الائتمان في تمو يل المصرف الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية.

٥– العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية الشريعة، قسم(الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد — الأردن، ص ٣.

٦– الساعاتي، عبدالرحيم عبدالحميد، إدارة الغرر في التأمين التعاو ني، مجلة جامعة الملك (عبدالعزيز، أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م ٢٣، ع ١٤٣١، ٢ هـ / ٢٠١٠ م، ص ٢.

٧– العلاونة، رانية، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، كلية(الشريعة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، إربد– الأردن ،٢٠١٠، على الموقع/٠٢/ :، عمان، الأردن،٢٠٠٥ ، ص .٧ :تاريخ الاطلاع٠١ :
http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/٢.doc

٨– العازمي، سليمان بن دريع، العجز في صندوق المشتركين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده(وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان — الأردن، الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمعهد العالمي الإسلامي أبريل ٢٠١٠ م، – ٢٨، ربيع الثاني ١٤٣١ هـ، ١١ – للبحوث والتدريب في جدة، ٢٦ – ص١٣.

٩– دراسات اقتصادية إسلامية، جدة — السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والبحوث – والتدريب، ج ٩، ع ١، محرم ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٢ م، ص ١٩ — ٢٦.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

١٠- د .عيد احمد أبو بكر، د .وليد إسماعيل السيفو ":إدارة الخطر و التأمين٢٠٠١ ،عمان – الاردن

١١- حسن محمد، السيد حامد،" صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين(التعاوني تحليل وتقييم"، ملتقى التأمين التعاوني المملكة العربية السعودية الرياض، الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل الإسلامي بالتعاون مع المعهد العالمي الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٩ م.

١٢- حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر – أفراد – إدارات، شركات، بنوك- ، القاهرة ، – الدار الجامعية،٢٠١- ٢٠٠٣ م، ص ,١

١٣- حسنى حامد": دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأمينى وتنظيم قطاع التأمين " (التجربة المصرية).ص٥، ٢٠٠٠.

١٤- صوالحي، يونس، الإطار الإيداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض(التأميني، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر، ٢٥ أبريل ٢٠١١ م.

١٥- طارق عبد العال حماد , التقارير المالية – اساس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير الحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية – الدار الجامعية الإسكندرية , ٢٠٠٠ ص٥٣.

١٦- طارق عبد العال ، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"(، الدر الجامعية، مصر،٢٠٠٥ ، ص٢٣ :.

١٧- عدوية، رابعة، المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني مع دراسة مسألة العجز عن دفع(التعويضات والتزام المشاركين بإقراض صندوق التعويضات، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه، الجامعة الأردنية ومجمع ١١-الفقه الإسلامي، وايسيسكو، والمعهد ٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ، ١١ – العالمي للبحوث والتدريب، عمان – الأردن، ٢٦ أبريل ٢٠١٠ ، ص ,١

١٨- عبده، السيد عبد المطلب، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، القاهرة، دار الكتاب الجامعي

١٩٨٨ م، ص ١٩٩- ٢٠١

١٩- -كورتيس(٢٠٠٧) ..إصلاح الحوكمة : الاتجاهات الرئيسية في الولايات المتحدة الشركات قاعة المجلس، ١٩٧٧-١٩٩٧. أطروحة دكتوراه، جامعة كابيلا. -http://www.xceo.net/about_us/crawford_dissertation.php

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved

٢٠- كراجة، عبد الحليم، الإدارة والتحليل المالي، عمان – الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٢، ٢ م، ص ٢٤.

٢١- مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، تحقيق : مجمع اللغة العربية، ج ١.

٢٢- مراد، عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، ص ٣٦٣-٣٦٤.

٢٣ - مراد، عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، ص ٣٦٣.

٢٤- مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، السنة الثانية، ع ١٤٠٧، ٢ هـ / ١٩٨٦ م، ص ٦٤٨.

٢٥- محمد سمير الصبان، *أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي*، الدار الجامعية، بيروت، **١٩٩١**، ص **٣٥٠**

محمّد رضا بن حمّاد، المبادئ الأساسيّة للقانون الدّستوري و الأنظمة السّياسيّة، مركز النّشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٦، ص ص. ١٦٨.١٦٩.

٢٧- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات(٢٠٠).

المراجع الأجنبية:

(١) Vaghan, Emmett and Analher, Fundamentals of Risk and Insurance, John wile and Sones , ١٩٩٧ , p.٧

(٢) Carry , Behadar , Risk Based Internet , Auditing , May ٢٠٠٢ on : www.cisco.com/en/us/products/sw/cscowork/ps٥٢٠٩/productswhite- papero aecd ٨٠١ ci ٥p, s. htm١

(٣)Haidar, Jamal Ibrahim, ٢٠٠٩. "Investor protections and economic growth," Economics Letters, Elsevier, vol. ١٠٣(١), pages ١-٤, April

(٤)Vrajlal K. Sapovadia., Good Coporate Governance: An Instrument for Wealth Maximisation. MBA Department of Saurashtra University Conference, India, ٢٠٠٣, ٢٠٠٧.

Copyright © ٢٠١١,Al-Madinah International University All Rights Reserved